مستشفى 22 مايو إضافة جديدة في الخدمات العلاجية والوقائية بمحافظة عدن

مدير عام المستشفى:

المستشفى قدم خلال الربع الأول من العام 2008م خدماته لنحو [15] ألف حالة في العيادات

وزارة الصحة العامة والسكان وعدت بتوفير المعدات والأجهزة لفتح قسم العناية المركزة

تعمل الحكومة على زيادة الموازنة التشغيلية لمستشفيات القطاع العام لتتمكن من تأدية مهامها العلاجية والوقائة وتحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين في كافة محافظات الجمهورية وفي هذا الجانب يقف مستشفى "22مايو" في مديرية المنصورة بمحافظة عدن مقدمة المستشفيات التي هي بحاجة إلى موازنة تشغيلية بحجم المهام الكبيرة التي يقدمها في مجال الخدمات العلاجية والوقائية للمترددين عليه من كافة المديريات بمحافظة عدن والمحافظات القريبة منها.

حول ما يقدمه المستشفى من خدمات كانت لن زيارة استطلاعية تلمسنا من خلالها الجهود التي يبذلها الطاقم العلاجي والتمريضي في تقديم الخدمات العلاجية وبتكلفة مناسبة لمستوى دخل المواطن .. حيث كان الدكتور ثابت قاسم مدير عام المستشفى في استقبالنا بحفاوة وتواضع طيب اختبرته الحياة وعلمته كيف يهب نفسه وجهده وجوه لمهنته ليزرع البسمة على أوجه الآخرين .. وكان لقاؤنا هذا

مبنى مستشفى ٢٢ مايو

استطلاع / صالح عكبور

الافتتاح وخدمته

مدير مستشفى ٢٢ مايو

افتتاح المستشفى في 22 مايو 2005م حيث قدم خدماته في أقسام العيادات التخصصية والطوارئ وبلغ عدد المستفيدين في هذه الخدمات للفترة يناير حتى ديسمبر 2007م (53) ألفاً و(874) حالة فيما قدم المستشفى في قسم العمليات الكبرى والمتوسطة خدمات لـ (823) حالة وأجرى (293) حالة عمليات صغرى أما أقسام الرقود خلال يناير الفترة نفسها جراحة عامة وباطني نساء وأطفال استفاد من خدمات المستشفى (266) حالة وفي جانب الفحوصات فقد بلغت الفحوصات التي قام بها قسم المختبر (59) ألفاً و 496 حالة وفي مجال الأشعة السينية وتخطيط القلب فقد بلغت (8) آلاف و (568) حالة وعدد (2483) تخطيط القلب و (1803) حالات قدمها جهاز الموجات فوق الصوتية. كما أستفاد (162) حالة من نشاط بنك الدم.

نشاط المستشفى

يقوم المستشفى بنشاط علاجي تبلغ نسبته ٪85 بينما النسبة 15 ٪ نشاطا وقائيا ويضم المستشفى 4 أقسام رئيسة تتمثل في قسم الجراحة العامة والباطني وأقسام ومساعدة أخرى وسائل تشخيصية وقسم العمليات ويؤدي المستشفى خدماته على مدار الساعة ويستقبل الحالات من مختلف مديريات المحافظة ومن المحافظات الأخرى حيث أستقبل المستشفى خلال الربع الأول من العام 2008م مترددين على عياداته التخصصية كقسم الطوارئ

حوالي (15) ألف حالة وهذا مؤشر على زيادة ثقة المواطن بالخدمات التي يقدمها المستشفى بحسب متابعتنا بالتعاون مع قيادة المحافظة والمجلس المحلي في المحافظة ومكتب الصحة العامة والسكان بالمحافظة والأخوة في الوزارة الصحة العامة وقد تم تزويد المستشفى بأجهزة ومعدات ضمن خطة الوزارة لعام 2008م وستصل خلال الشهر الجاري أجهزة تعقيم ومختبر وأجهزة تشخيصية خاصة وقد تقدم المستشفى برسائل طلبات لتوفير معدات وأجهزة لفتح قسم العناية المركزة وبعض الأجهزة الأخرى الضرورية لتطوير الخدمات المقدمة.

وزارة الصحة تعد

وقد وعدت وزارة الصحة ممثلة بالأخ وكيل وزارة الصحة لقطاع الطب العلاجي بالتعاون وتوفير هذه المعدات ضمن خطة 2008 – 2009م وستعمل هذه الأجهزة على تقديم خدمات إضافية للمواطنين وكذا الموافقة لمنح الميزانية التشغيلية لمحافظة عدن التي أقرت في العام الماضي 2007م وفي المقرر أن تصل الموازنة قريباً والتي نأمل أن تنعكس على أراء المستشفيات ومستشفى 22 مايو بوجه خاص.

إضافة دور جديد

يسعى المستشفى إلى إضافة طابق ثان في المبنى الحالي في المستشفى بهدف توسيع سعة المبنى خلال العام 2008م حيث تمت الموافقة على إنزال المناقصة في الاشهر القادمة وتم اعتماد حوالي (60) مليون ريال للانشاء والتجهيز ويتضمن المشروع نقل الأقسام الفنية والإدارة إلى المبنى الجديد وإبقاء الطابق الارضي خاص بأقسام العيادات الخارجية وأقسام خاصا بالطوارئ.

صعوبات

يعاني المستشفى عدم وجود أجهزة لتجهيز قسم العناية المركزة ووجد بعض الأجهزة التي تعمل بأكثر من طاقتها ونحن بحاجة إلى أجهزة أخرى مشابهة وأكثر قدرة على التحمل لتقديم الخدمات لاستيعاب ما يواجهه المستشفى من طلبات بالإضافة إلى أهمية زيادة الكادر الفني التخصصي والتمريضي والذي يبلغ حوالي ٪30 كادر من مستشفى عدن العام والذي يخضع حالياً لعملية التأهيل وهو في حالة الاستكمال وحتى عودة الكادر سيعاني المستشفى من نقص في هذا الجانب.

المستشفى يسعى لإضافة طابق جديد بتكلفة (60) مليون ريال ونقل أقسام الإدارة والأقسام الفنية إلى الطابق الجديد

فتيات يقبلن العيش مع أهل الزوج والبعض يرفضن

غلاء المعيشة.. يعيق شباب اليوم عن تأمين عش الزوجية

بسبب غلاء المعيشة وعدم قدرة شباب اليوم على تأمين عش الزوجية أصبحت الفتيات يقبلن العيش مع أهل الزوج والتعايش مع الحماة لكن بعض الفتيات يرفضن ذلك بقوة ولو كان على حساب الزواج نفسه مثلما توضح هذه الشهادات التي أدلت بها بعض الفتيات في بلادنا والتي تؤكد أول صفة يجب وجودها في عريس المستقبل هي امتلاكه لمنزل الزوجية.

اجرت اللقاءات: داليا عدنان الصادق

- (14أكتوبر) التقت بمجموعة من الفتيات لأخذ آرائهن حول تلك المشكلة:

تقول هناء أحمد: لن أقبل الزواج من أي شاب حتى لو كنت أحبه إذا كان غير قادر على تأمين منزل الزوجية لنا فهل من المعقول أن أسكن مع حماتي من أجل البحث على المشاكل التي تتولد يوماً بعد يوم؟

وتضيف لنا قائلة: "على الشاب ألا يبحث عن عروس المستقبل إذا كان غير قادر على تأمين منزل الزوجية لأنها لا توجد فتاه تقبل أن تسكن مع حماتها في نفس المنزل"

وتتابع رنا علي: "لن أقبل بعريس يصر على أن أسكن مع والدته حتى لو كان ذلك لفترة مؤقتة لأن الشهر يصبح سنة والسنة أربع سنوات وهذا يولد مشاكل عائلية تبقى آثارها طول العمر وأنا لا أريد أن أخسر حماتي وأجرح زوجي بوالدته.

وتتابع منى سالم: أهم شيء في الزواج هو الاستقلالية عن الأهل وتحمل الفتاة مسؤولية المنزل وهذان الشرطان لا يتحققان إذا سكنت الفتاة بعد الزواج مع حماتها في نفس المنزل لأنها ستتقيد أكثر مما كانت مقيدة في منزل أهلها ولن تستطيع تحمل مسؤولية المنزل لأن هذه المسؤولية مناطة سلفاً بحماتها".

وتقول نجوى إسماعيل: سكنت مع حماتي بعد الزواج في نفس المنزل مدة طويلة فاضطرت إلى طلب الطلاق من زوجي لأن المشاكل أصبحت لاتطاق بيني وبين حماتي.

وبيني وبين شقيقات زوجي أيضا وبعد إصراري على الطلاق أضطر زوجي للبحث عن منزل متواضع جداً للإيجار والآن أنا سعيدة فيه أكثر من سعادتي عندما سكنت مع حماتي وبناتها في الحي الراقي والمنزل الجميل.

وتضيف سماح أحمد: أنا بصراحة أفضل الزواج من الشاب الذي سوف يوفر لي منزل الزوجية حتى يكون هذا المنزل مملكتي الخاصة استطيع بهذه المملكة أخذ حريتي أكثر مما كنت عليه في منزل أهلي ولا أفضل الزواج من شاب سيجعلني أسكن مع أمه لأنه لابد أن تكون هناك مشاكل فيما بعد أقصد بعد الزواج..

وتتابع ولاء ناصر: أنا لا أقبل أن أعيش مع حماتي في بيت واحد لأن ذلك فيه قيد لحريتي فأنا أريد أعيش مع زوجي حتى ولو كان في غرفة واحدة بس نكون مستقلين في حياتنا الزوجية لا ندخل في أي مشاكل مع الأهل منذ بداية زواجنا..

وتتابع رهف سلطان: أنا أفضل أن أتزوج من شاب يستطيع أن يوفر لي بيت الزوجية لوحدي ولا أسكن مع حماتي في بيت واحد خاصة وأن المشاكل تأتي بعد الزواج ربما تصرفاتي لا تعجب حماتي وتتولد لي المشاكل لأي شيء أراه أنا بسيطاً وتراه هي كبيراً فأنا لا أريد المشاكل في بداية حياتنا الزوجية وأفضل أن أسكن لوحدي أنا وزوجي ونعيش فيه على قدر استطاعتنا وظروفنا ويبقى احترامنا لبعضنا ونحن مستقلون عنهم.

وتقول عليا إبراهيم: أنا شابة أحب أن أتزوج من شاب مقتدر مادياً يعني يستطيع أن يوفر بيت الزوجية لأن العيش مع الأسرة «حماتي» غير ممكن سوف تكثر المشاكل بسبب أقل شيء أقترفه «أتصرفه بخطأ حتى ولو كان بغير قصد وهذا ما نشاهده ونسمعه دائماً من مشاكل الزواج عند الأهل حتى ولو كان في بيت الزوجة.

وتضيف أماني منصور: أنا لا أحب الزواج من شاب يفرض علي أن أسكن عند أسرته لأن شرطي الوحيد في الزوج تأمين منزل للزوجية لأخذ حريتي في منزلي من دون أي ضغوط من حماتي أو من شقيقاته وأريد مملكتي لوحدي أخذ فيها حريتي الشخصية مع زوجي وشريك حياتي.

وتتابع أميرة علي: أنا أفضل الزواج من الإنسان الذي أختاره بس شرطي الوحيد توفير السكن حتى وإن كان غرفة واحدة متواضعة وذلك تجنباً للمشاكل مع حماتي لأنه حتماً سوف تصير مشاكل مع الأيام خاصة ونحن سوف نسكن دائماً ليس ليوم واحد أو يومين.

وتضيف سلوى إبراهيم: أنا لا أفضل الزواج من شاب يصر علي أن أسكن مع أمه أو يطرح رغبته بالزواج مني في كفة وشرط العيش مع أمه في الكفة الأخرى.

أنا أحب أن يكون الزواج أساسه الصدق من البداية وليس في البداية يأخذ بيت إيجار وبعد فترة يلغي عقد الإيجار ويجبرني على العيش مع «حماتي» مثل ما جرى لكثير من صديقاتي.

وتضيف لنا أروى عمر: أنا لن أقبل الزواج إذا كان بيت الزوجية عند حماتي حتى لو كانت ظروف الشاب صعبة ولا يمكنه توفير سكن مستقل لأن السكن مع حماتي سوف نعاني فيه مشاكل ونحن في غنى عنها وهذه المشاكل تؤدي أحياناً إلى الطلاق.

وتتابع سارة محمود: أنا بكل صراحة أحب أن أتزوج من الإنسان الذي أختاره شرطي الوحيد سكن مستقل حتى لو كان غرفة أو غرفتين فقط حتى أستطيع أن أكون بحرية في مملكتي الخاصة بنا أنا وزوجي ولا أريد أن أسكن مع أسرة زوجي حتى لايكون هناك مشاكل بعد الزواج.

وتضيف لنا عزة سمير: أنا لا أفكر مطلقاً أن أسكن عند حماتي بعد الزواج لأن المشاكل أغلبها تأتي من العيش عند الأسرة لذا أفضل الزواج من الإنسان الذي أختاره وشرطي هو أن يوفر لي سكناً مستقلاً عن الأسرة.

أضافت لنا قائلة: إنني ألاحظ بأن أغلب المشاكل التي حصلت لصديقاتي عندما تزوجن وجلسن عند أسرة الزوج أنا لا أريد أن تتكرر مثل تلك المشاكل ويؤدي ذلك إلى طلاقي من زوجي الذي لا ذنب له في كل هذه المشاكل ونصبح نعاني من مشاكل نحن الاثنين في غنى عنها وسوف يبقى الود والاحترام بيننا طالما ونحن بعيدون عن بعض مثل ما يقول المثل السائد عندنا إبعد عن حبيبك يحبك وهي في مقام الوالدة يجب علي احترامها وزيارتها دائماً.

حسين الوردي رئيس غرفة تجارة وصناعة لحج لـ(14 أكتوبر):

حرصاً على التنمية البشرية نشجع قدرات الشباب وابتكاراتهم الإبداعية ونقدم لهم مكرمة الادخار

لحج / عبدروس زكي محمد

بعد جهد وعناء لم يخلُ من الأمل، وصولاً إلى شراكة تلبي طموحات مجتمع الشباب اليمني، وعقب دراسات علمية عملية اقتصادية تحليلية في مجالات التنمية البشرية، وإيجاداً لمعادلة يكون فيها قطاع الشباب شريكاً منتجاً فاعلاً، تسعى الغرفة التجارية والصناعية بمحافظة لحج – حالياً – إلى إحراز التضحية المضمونة من خلال تحقيق استراتيجية التكامل الاقتصادي مع الشباب.

خص بذلك "14أكتوبر" الأخ / حسين عبد الحافظ الوردي عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية و الصناعية بالجمهورية اليمنية رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية والصناعية بمحافظة لحج رئيس مجلس إدارة مجموعة "الوردي" للتعدين والاستثمار.. وأضاف: إننا نطمح إلى رفع الإنتاجية والجهد ومستوى إدارة الشباب ونرى أن إحدى ركائزها الرئيسة تقوم على التنمية البشرية بهدف اكتشاف قدرات الشباب وتشجيع ابتكاراتهم الإبداعية وتنمية سلوك الادخار لديهم، ليكون موضعهم في بوتقة الشركاء المهمين.

وقال: من خلال قراءاتنا والخبرات العملية المتراكمة، لدينا الآن دراسات علمية للاستثمار وفرصه المتنوعة وعدد من المخططات الطموحة في مجال الاهتمام بكل من التنمية البشرية، والاستثمار العقاري، والتعدين ونتوقع نحن في الغرفة التجارية والصناعية بمحافظة لحج بإذن الله الوصول إلى إستراتيجية التكامل الاقتصادي بواسطة توزيع اتجاهات الاستثمارات في العقار "التخطيط الحضري" المتمثل في بناء المدن في بيئة جمالية تستوعب الفئات كافة.

بالإضافة إلى الصناعة السياحة ومسالكها المتعددة.

وأكد في ختام تصريحه أنه انطلاقاً من أهمية تشجيع التكامل الاقتصادي من الغرفة التجارية والصناعية بمحافظة لحج تقدم الغرفة مكرمة سنوية بغيتها تشجيع الادخار بين الشباب، وذلك بتكريم أفضل 10 حسب اللوائح المنظمة للبنود التي تبدأ بـ 20 ألف ريال يمني شهرياً في عام كامل وقد أعدت آليات بنكية بهذا الشأن، وستعلن رسمياً في البنوك وفقاً للشروط والآلية، وكذا فتح الأسهم للوصول إلى التكتل الاقتصادي الأمثل المنشود.